

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .

(٢) أن يكون مقصدا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم .

(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

مادة ١١ - الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التي تقام أو تسيّر بغرض إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بهذه العقوبات أيضا إذا كان الداعون أو المنظمون لاجتماع أو لوكب أو لمظاهرة سواء أخطروا عنها أو لم يخطروا في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو بعض الأمر الصادر إلى المجتمعين بالانفراق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصرياً أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة يحكم بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشعرون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .

ولا يجوز تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال المنجزة مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالنجهم أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . ما

صدر بهى عايدى فى ٩ شوال سنة ١٣٤٧ (٢٠ مارس سنة ١٩٢٩) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

وزير الحقانية
أحمد محمد خشبه

مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٩

بالموافقة على ميثاق نبدأ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ، رسمنا بما هو آت :

مادة وحيدة - ووفق على ميثاق نبدأ الحرب المضى بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ الملحق بهذا القانون * والذي انضمته إليه الحكومة المصرية بالوثيقة المودعة فى واشنطن فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بهى عايدى فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٤٧ (١٠ مارس سنة ١٩٢٩)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمود

وزير الخارجية
حافظ عفيفى

* ينشر نص هذا الميثاق مع مرسوم الامتداد .

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩

بإضافة أحكام تكميلية إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات فى الطرق العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعدل المادتان ٨ و ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المتقدم ذكره على الوجه الآتى :

مادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع فى مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطیع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

على أن الاجتماع يعتبر عاما إذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس فى المركز أن الاجتماع بسبب موضعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب أى ظرف آخر ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص . وفى هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعى إلى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التى فرضها هذا القانون .